

عمر نقولا قيل ذلك المعبر التخيير في لحيها من قما ويزان الذي
ثم قال والحاصل ان ما تقر من التخيير مع ان المعبر عند
الامة اللادجها تقر لا يحيد عنه في حصول السنن لبيت
والا فالتا من القاصر عن تير التخيير على الوقنا
بالرجوع من وجوب البحث عن الاعان كصالحه في عليه
حد بالسنه لمن زور الحق بحليلة الانصاف والبري عن
امتطار كاهل الاعتناء فان التميز بين الجبين الرويين
في غاية الصير وكيف بين الميتين والتجمل والمعدن
الاحوط الا فرع ما تقر من التخيير وهو الذي درج
عليه السلف اصالح المشهور بهم في غير القرون والتمعلم
وكبر الفضل في حق من اخي عمر بن عبد الرحمن بن
احسن الشافعي المتكفل على خدمته في صحتها الا فتا
بامر القرى انتهى كلام السيد عمر الصري ولا يزيد على
حسنة وقد استخرا منه ثلاث فوائد **الحديثها**
ان السيد عمر لم يبلغ تير التخيير الا يقال انه قال ذلك
ههنا النفس لانا نقول العرف ذلك للزومه ترجيح ما نظر
للتخيير ونضيق به ولا يقول بالتخيير الذي يحس من تير

القاصر

القاصر عن تير التخيير **ثانيها** انه لو كان في المسئلة
خلافه فكل فان وصفا بان تخير القوي وغيره في
الاخذ بآيهما استار ولا يبحث عن الاعان ولا غيره **ثالثها**
حول العور له عما في التحفة والنهاية اليها في غيرها
بدليل ان السيد عمر صنوع عن هذه المسئلة فافتى
بالتخيير والله معمل المذهب ويزرونه حول العور له
عما في التحفة **فان قلت** قد افتي بحال الرماي
بعا الشيخ الاسلام من كرايان المعبر في مثلتا صحته
السنن لعضه الا وان وقع قرينه كان كان المعوض قبول
او صالحا او لم يرضه ليس كذلك ولا فان صح السنن فيكون
هذه المسئلة مما تخالف فيها ان تجوز الرماي فيكون
فيها التخيير كما سئى عليه السيد عمر **قلت** ليس الامر
كذلك اما اوله فالان اطلاق التحفة الصحة صاف
لتفصيل الرماي فيها بل قول التحفة غير فرض صحح الرجوع
يفه ان صحح الرماي التي قال فيها بالصحة لبيت من
محل النزاع وانما الكلام في ان كان الاشارة لفرض صحح
فان صحح بقول عبيد الصحة والرماي بعد صحح

Copyrighted by Saad University